

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٩٨٧

الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشانغ يسوي (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد دوغاتشيف

إندونيسيا السيد ناتاليغاوا

إيطاليا السيد ترزي دي سانت أغاتا

بلجيكا السيد غرولس

بنما السيد سويسكم

بور كينا فاسو السيد كافندو

الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي

جنوب أفريقيا السيد كومالو

فرنسا السيد ديبر

فيت نام السيد هوانغ شي ثرونغ

كرواتيا السيد يوريكا

كوستاريكا السيد باليسترو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كوارى

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-53839 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالصينية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد ميشيل كافاندو، الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيساً لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير كافاندو على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا والبرتغال وجمهورية كوريا والاندرك وسنغافورة والصومال وكندا ولبنان وماليزيا والنرويج وهولندا واليابان واليونان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد دوالي (الصومال) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/633، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبنما وجمهورية كوريا والاندرك وسنغافورة وفرنسا وكرواتيا وكندا ولبنان وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت

١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٣٨ (٢٠٠٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

ومرة أخرى نود أن نؤكد مجددا على دعوة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام وإلى أن تقدم الأمم المتحدة أيضا الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والأمر المثير للقلق أنه لم يتم إحراز تقدم ملموس يذكر بشأن نشر قوة الأمم المتحدة منذ أن أطلق الاتحاد الأفريقي ذلك النداء، ولكن الحالة لا تشهد تحسنا. ولا نريد أن ينظر إلى المجلس على أنه لا يستجيب إلا عندما تتعلق المشكلة بالقرصنة التي لا تهدد الصومال وحده بل تهدد المساعدة المقدمة من العديد من البلدان الأخرى، ولكن استجابة هذا المجلس بطيئة حينما يتعلق الأمر بالمشاكل الأساسية للصومال.

إن المجلس قد ألزم نفسه بالقرار ١٨١٤ (٢٠٠٨)، معربا عن استعداده للنظر، في الوقت المناسب، في نشر عملية لحفظ السلام لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال شريطة إحراز تقدم في العملية السياسية وتحسين الحالة الأمنية على أرض الواقع. وبالتوقيع على اتفاق جيبوتي، يبدو لنا أننا ما زلنا أبعد ما نكون من مناقشة أي اقتراحات محددة بشأن انتشار الأمم المتحدة، رغم تحقيق سيناريو مشاركة ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من الجماعات المعارضة المسلحة في العملية السياسية في الصومال.

وثمة خطر حقيقي أن يعتبر المجلس انتقائيا عندما لا يتصرف إلا حينما تتعرض للتهديد مصالح دول بعينها بينما يتجاهل مصالح الصوماليين أنفسهم والمنطقة عموما. وما زلنا ملتزمين ببذل قصارى جهدنا للتأكد من عدم السماح بأن يعاني شعب الصومال أكثر مما عانى. ويجدوننا الأمل في أن يتناول المجلس أيضا الطلب الثاني الذي قدمته الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال إلى المجلس لدعم القرار.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):
لقد صوتت جنوب أفريقيا مؤيدة لمشروع القرار لأننا أيضا نوافق على أن أعمال القرصنة على الساحل الصومالي مستمرة بلا هوادة، كما أن الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وجهت نداء إلى المجتمع الدولي للمساعدة في التصدي للمشكلة. ونظرا لأن الحكومة الاتحادية الانتقالية طلبت المساعدة، رأينا أن من المستحسن للمجتمع الدولي أن يستجيب، ونشعر بالسرور لأننا صوتنا مؤيدين لمشروع القرار.

ومع ذلك، نود أن نسجل في المحضر أن تهديد السلام والأمن الدوليين في الصومال ينبع من الصراع الذي مزق البلد لفترة عقدين تقريبا. وفي الواقع إن الرسالة التي وجهها سفير الصومال، السيد دوالي، إلى مجلس الأمن دعما لمشروع القرار طلبت أيضا: "فضلا عن ذلك، وفي هذا الصدد، فإن الحكومة الاتحادية الانتقالية ناشد بقوة مجلس الأمن أن ينظر بشكل جدي في مسألة نشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، بغية مساعدة الصومال على الانتقال إلى حكومة دائمة تمهد الطريق أمام إجراء انتخابات ديمقراطية".

ولذلك، بينما نستجيب لطلب الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، فإننا لم نستجب إلا لطلب واحد، هو الطلب الذي يتعلق بالقرصنة.

وترى جنوب أفريقيا أنه لا يمكن التصدي للصراع الدائر في الصومال بالإجراءات الأمنية البحرية وحدها. وتشكل القرصنة جزءا من مشكلة أكبر تتعلق بانعدام السلام والاستقرار داخل الصومال نفسه. وما دامت هناك أعمال عنف وعدم استقرار، ستستمر القرصنة وغيرها من أعمال العنف.

الفرنسية مهمة حتى تكفل للاتحاد الأوروبي أن يتمكن قريباً من اتخاذ قرار بنشر بعثة أوروبية في إطار سياسته الخارجية والأمنية. وتأمل فرنسا أن يتدخل شركاء آخرون إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

وقد شدد سفير جنوب أفريقيا من فوره على أنه يجب على مجلس الأمن ألا يتغاضى عن الحالة في الصومال نفسه. وتتفق فرنسا مع ذلك الرأي. ويكفي أن نشير إلى أن الحالة تزداد سوءاً على أرض الواقع. وبالأمر، قتل ١١ مدنياً في يوم واحد ووقع هجوم جديد على العاملين في الشؤون الإنسانية في جنوب البلد، مما أدى إلى مقتل مواطن صومالي يعمل في الشؤون الإنسانية وإصابة أحد العاملين الإيطاليين. ونود أن نشيد بشجاعة موظفي المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، سواء كانوا دوليين أو صوماليين، والذين يعرضون حياتهم للخطر كل يوم.

إننا ننتظر باهتمام التقرير الذي طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدمه في تشرين الثاني/نوفمبر فيما يتعلق بنشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار. ولكن ينبغي ألا يعتبر ذلك بأي حال من الأحوال سبباً لعدم اتخاذ إجراء الآن لمكافحة القرصنة. فمضير ٣,٥ مليون شخص من الآن وحتى نهاية عام ٢٠٠٨ سيتوقف على توفير الأمن للسفن التابعة لبرنامج الأغذية العالمي. وفي كل يوم، يقتل القرصنة سكان الصومال قتلاً بطيئاً. ومن الملح أن نتخذ إجراء؛ وذلك هو الغرض من القرار ١٨٣٨ (٢٠٠٨).

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أعرب أيضاً عن تقديرنا العميق للسفير كافاندو ولوفده المقتدر على إدارتهما الممتازة للمجلس في الشهر الماضي.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود، أنا أيضاً، أن أغتنم الفرصة لأشيد بالحنكة التي أدار بها السفير كافاندو أعمالنا في أيلول/سبتمبر، والذي كان شهراً شديداً الازدحام بالعمل.

وترحب فرنسا بأن مجلس الأمن وجه رسالة سياسية قوية من خلال اتخاذه بالإجماع للقرار ١٨٣٨ (٢٠٠٨)، مع وجود العديد من مقدمي مشروع القرار من مختلف مناطق العالم. إن الأخبار الواردة في الأشهر الأخيرة أظهرت أن التهديد الذي يشكله القرصنة على الصومال والمجتمع الدولي بأسره هو الآن تهديد عالمي. والمجتمع الدولي قاطبة مطالب بأن يتصدى له وبأن يستخدم القوة، عند الاقتضاء، وذلك تمسحاً مع القانون الدولي، وخاصة قانون البحار، أو على النحو الذي أُذن به في إطار القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) ومن الضروري أن يبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره وأن يتمكن في تشرين الثاني/نوفمبر من تمديد التدابير المنصوص عليها في القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨).

إن الممثل الدائم للصومال، الذي أرحب به، قد وجه رسالة إلى مجلس الأمن دعماً لتلك الإجراءات، وناشد الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات، بما في ذلك، الإجراءات العسكرية لمكافحة القرصنة. ويظهر القرار الذي اتخذناه من فورنا إرادة مجلس الأمن للعمل في الأجل الطويل.

وتأمل فرنسا أن يتحمل كل عضو مسؤوليته وأن يستخدم بشكل كامل أحكام القرار ١٨١٤ (٢٠٠٨) لحماية السفن التابعة لبرنامج الأغذية العالمي والقرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) لمكافحة القرصنة عموماً.

وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص لتحقيق تلك الغاية. ففي ١٥ أيلول/سبتمبر، أنشأ الاتحاد الأوروبي خلية تنسيق لتيسير إجراءات الدول التي تنتشر حالياً في المنطقة، مثل فرنسا وإسبانيا. وتعمل الرئاسة

الصادق للسفير كافاندو ولفريقه على عملهما الممتاز خلال الرئاسة السابقة للمجلس.

وأود أن أضـم صوتي إلى الأعضاء الآخرين في الترحيب باتخاذ هذا القرار، والذي يدعو إلى اتخاذ إجراء عاجل لمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال. وحكومة بلدي على ثقة بأن القرار سيسهم في زيادة فعالية وتحسين تنسيق العمل الدولي لمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال، وذلك لمصلحة ذلك البلد والمنطقة والمجتمع البحري الأوسع نطاقاً.

إن الاتحاد الأوروبي، وكما شدد السفير ريبير، متجاوب مع ذلك النداء ويعمل في ذلك الاتجاه على وجه التحديد. ويود وفد بلادي أن ينوه بفرنسا على عدم ادخارها وسعاً في تحقيق توافق الآراء بشأن هذا القرار. ويدل اتخاذ القرار اليوم بالإجماع على أن المجلس قادر على اتخاذ إجراء متعدد الأطراف وفعال لتلبية الآمال المشروعة للمجتمع الدولي.

يعالج هذا القرار جانباً واحداً على وجه الخصوص، ولكنني أقول إنه أيضاً يمثل إحدى نتائج الحالة في الصومال. ولا يسعني سوى أن أضـم صوتي إلى السفير كومالو في التشديد على ضرورة أن يعالج المجلس وبشكل فعال الأزمة الصومالية بجميع أبعادها السياسية والإنسانية والأمنية. وبالأمر أظهر وقوع الضحايا والمصابين بين العاملين في الشؤون الإنسانية مدى الخطورة التي صارت عليها الحالة؛ وهم يمثلون دليلاً إضافياً على ضرورة التصرف.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إن تصويت وفد بلادي مؤيداً للقرار ١٨٣٨ (٢٠٠٨) استند إلى عدد من الاعتبارات. ويعبر تأييدنا للقرار عن قلقنا البالغ من استفحال مشكلة القرصنة في المياه الواقعة قبالة ساحل الصومال، والتي تهدد نقل المساعدات الإنسانية إلى الصومال وكذلك أمن الملاحة الدولية في المنطقة.

ولكن، مع ذلك، نحن لا نعتبر القرصنة قبالة ساحل الصومال مشكلة منفصلة، فهي بالأحرى امتداد لاستمرار عدم الاستقرار السياسي والخروج على القانون في الصومال نفسه. ويمثل القرار ١٨٣٨ (٢٠٠٨) محاولة لحشد الدعم للتصدي لهذا التهديد البحري، ولكن المشكلة الأكبر ما زالت بلا حل وليس المقصود بالقرار أن يكون بديلاً عن بذل جهود أكبر لمساعدة الصومال على التعامل مع صراعاته.

كما أننا نؤيد القرار لأننا ندعم النداء الموجه من أجل تقديم إسهام وتعاون دولي أكبر في حماية قوافل المساعدة الإنسانية للصومال وفي قمع القرصنة والنهب المسلح في البحر طبقاً للقانون الدولي، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وقرار مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨). هذان الصكان كلاهما ضروريان وكافيان للتصدي لذلك الخطر.

وأخيراً، نحن نرى أن القرار ١٨٣٨ (٢٠٠٨)، مثله مثل القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) السابق له، لا ينطبق إلا على الحالة في الصومال. وينص هذان القراران بوضوح على أنهما لا يؤثران على حقوق الدول الأعضاء أو التزاماتهما أو مسؤولياتهما في إطار القانون الدولي ولا يعتبر أنهما يرسيان قانوناً دولياً عرفياً.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه أود أن أعرب عن تقديري